

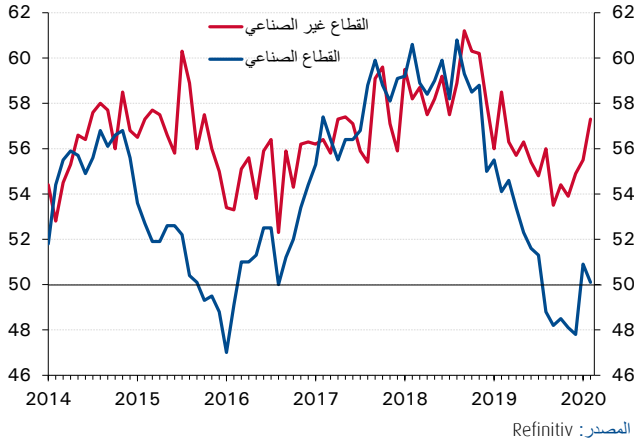
تفشي كورونا وانهيار اتفاق الأوبك يعصفان بالأسواق العالمية

أبرز النقاط

- الأسواق المالية تتكبد خسائر كبيرة على خلفية انتشار فيروس كورونا وما قد يخلفه من تداعيات اقتصادية، إذ تراجعت الأسهم الأمريكية بنسبة ١٠% في فبراير، وانخفضت عائدات سندات الخزانة إلى أدنى مستوياتها التاريخية، بالإضافة إلى هبوط أسعار النفط نظراً لتأثرها أيضاً بعدم توصل أعضاء منظمة الأوبك وحلفائها إلى اتفاق لخفض الامدادات.
- الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يعلن عن خفض طارئ لأسعار الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس، وقد يتخذ خطوة مماثلة في اجتماعه الرسمي المقرر عقده في منتصف الشهر الجاري.
- رغم البيانات الاقتصادية الأمريكية الإيجابية، إلا أنه من المرجح أن تضعف بعد أن تمتد إليها التداعيات الاقتصادية لانتشار الفيروس.
- إيطاليا تواجه شبح الركود الاقتصادي في العام الحالي، والمركزي الأوروبي قد يحذو حذو الاحتياطي الفيدرالي ويعلن تطبيق المزيد من التدابير التيسيرية.

المخاوف بشأن التأثير الاقتصادي للفيروس قد تكون مبالغاً فيها. كما شهدت الوظائف نمواً قوياً للغاية بلغ ٢٧٣ ألف وظيفة في فبراير، دون تغيير عن مستويات شهر يناير مع تراجع معدل البطالة إلى ٣,٥%، إلا أنه من غير المرجح أن يستمر هذا الأداء القوي في ضوء الأحداث الأخيرة.

الرسم البياني ١: استطلاعات الرأي للاقتصاد الأمريكي (ISM) (مؤشر، ٥٠ = دون تغيير)



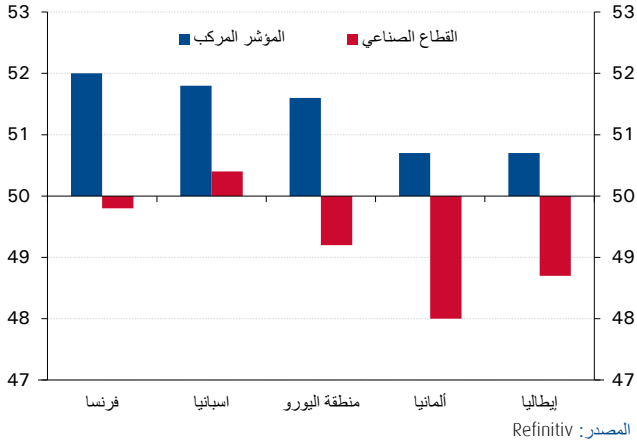
وفي ظل تلك الحالة الضبابية، فإنه ما يزال من السابق لأوانه الحكم بشكل دقيق على مدى تأثير نمو الاقتصاد الأمريكي. حيث تشير التقديرات الأنية (Nowcasting) إلى تخطي معدل النمو نسبة ٢% حتى الآن في الربع الأول من العام ٢٠٢٠، على غرار الربع الرابع من العام ٢٠١٩، إلا أنه يعكس في الأغلب أداء المؤشرات قبل امتداد تأثيرات الفيروس إليها. ومن جهة أخرى، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوائل مارس بمراجعة توقعاتها لنمو الاقتصاد الأمريكي في العام ٢٠٢٠ وخفضتها بنسبة ٠,١% لتصل إلى ١,٩%، إلا أنها صرحت بأن النمو قد يتباطأ

اجتاحت الأسواق المالية موجة من الخسائر الحادة بنهاية شهر فبراير في ظل تفشي فيروس كورونا عالمياً وزيادة المخاوف من التداعيات الاقتصادية التي قد يخلفها، إذ تراجعت الأسهم الأمريكية بنسبة ١٠%، على أساس شهري، بعد أن عانت من تقلبات شديدة على مدار الشهر، مما دفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى الإعلان عن خفض طارئ لسعر الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس في ٣ مارس. وامتد نزيف الخسائر ليشمل الأسواق الأخرى أيضاً، إذ انخفضت عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل ١٠ سنوات إلى أدنى معدلاتها المسجلة تاريخياً عند مستوى أقل من ٠,٥% في مستهل شهر مارس في ظل تزايد التشاؤم بشأن النمو العالمي، كما انخفض سعر مزيغ خام برنت إلى ٣٢ دولاراً للبرميل، أي بخسائر تصل نسبتها إلى ٤٦% عن المستوى المسجل في منتصف فبراير. وصرح صندوق النقد الدولي أنه يتوقع الآن أن يكون معدل النمو العالمي أضعف هذا العام من نسبة ٢,٩% المسجلة في العام ٢٠١٩ بما يعني خفضاً لتوقعاته السابقة البالغة ٣,٣% بنحو ٠,٥% على الأقل، كما تعهد الصندوق برصد ٥٠ مليار دولار لمساعدة البلدان الفقيرة على مكافحة الوباء.

الاحتياطي الفيدرالي يقر خفضاً طارئاً لأسعار الفائدة

كانت البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة إيجابية إلى حد كبير، على الرغم من التوقعات التي رجحت ضعف تلك المؤشرات مع تصاعد تداعيات فيروس كورونا في التأثير عليها خلال الأسابيع القادمة. وتراجع مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) إلى ٥٠,١ في فبراير بعد أن قفز إلى ٥٠,٩ في يناير، إلا أنه ظل في المنطقة الإيجابية على الرغم من تقارير عن تعطل سلاسل التوريد. ومن اللافت للنظر، ارتفاع نظيره غير الصناعي إلى أعلى مستوياته المسجلة خلال عام واحد، وصولاً إلى مستوى ٥٧,٣ مقابل ٥٥,٥ في يناير، وهو الأمر الذي أثار بعض الأسئلة حول ما إذا كانت

الرسم البياني ٢: مؤشرات مديري المشتريات في منطقة اليورو لشهر فبراير (مؤشر، ٥٠ = دون تغيير)



ومن المقرر أن يجتمع مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي في ١٢ مارس، وخلافاً لتظيره الأمريكي، يبدو أن البنك مستعد للانتظار حتى ذلك الحين قبل الإعلان عن أي تغيير في سياساته النقدية. إلا أن كريستين لاجارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، صرحت في بيان صادر عنها قبيل قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة بأن البنك "مستعد لاتخاذ التدابير المناسبة والمستهدفة" لمواجهة تداعيات الفيروس. وعلى الرغم من أن سعر الفائدة على الودائع كان سالباً عند مستوى -٠,٥% وتوافر مساحة محدودة أمام البنك للمناورة بشأن الأسعار، إلا أن الضغوط ستكون هائلة للتصرف نظراً لضعف مستويات النمو وتزايد الضغوط التي يتعرض لها اليورو بما قد يضر بالصادرات. وقد يأخذ البنك المركزي آليات الدعم الأخرى في الاعتبار مثل توسيع نطاق برنامج القروض الرخيصة لتشجيع الإقراض المصرفي أو تسهيل إجراءات تمويل الشركات الصغيرة التي تواجه نقصاً في السيولة.

ومن جهة أخرى، قد يقر بنك إنجلترا خفضاً طارئاً لأسعار الفائدة قبل اجتماعه المقرر في ٢٦ مارس. وقد يتم أيضاً اتخاذ بعض التدابير التحفيزية الجديدة التي كان قد أعلن عنها المستشار ريشي سوناك الذي تم تعيينه مؤخراً في منصب وزير المالية، حيث كان متوقفاً بالفعل أن يتم الإعلان عن ميزانية توسعية في ١١ مارس بما في ذلك زيادة الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية وعلى المناطق الشمالية التي كانت ذات أهمية قصوى بالنسبة لفوز حزب المحافظين الحاكم في انتخابات ديسمبر.

الاقتصاد الياباني يشهد انكماشاً حاداً في الربع الرابع بسبب زيادة الضرائب

شهد الاقتصاد الياباني في الربع الرابع من العام ٢٠١٩ أضعف معدلات النمو المسجلة منذ أكثر من خمس سنوات، حيث انكمش بنسبة ٧,١% على أساس سنوي مقابل تسجيله لنمو بنسبة ٠,١% في الربع السابق، وذلك في ظل تزايد الضغوط على القطاع الخارجي نتيجة لزيادة ضريبة المبيعات في أكتوبر. وفي واقع الأمر، استمر تراجع كلا من الصادرات والواردات خلال شهر يناير، حيث انخفضت الصادرات بنسبة ٢,٦% على أساس سنوي (الشهر الثالث عشر على التوالي من التراجع) وتراجعت الواردات بنسبة ٣,٥%. وقد يؤدي تفشي فيروس كورونا الذي أدى إلى تعطل سلاسل التوريد على نطاق واسع إلى التأثير على التجارة

أكثر إذا تفاقم تفشي الفيروس. وفي ذات الوقت، قد تقوم الولايات المتحدة بتعليق الرسوم الجمركية على الواردات الصينية للمساعدة في تخفيف تأثير انتشار الفيروس خاصة وأن تطبيق "المرحلة الأولى" من الاتفاقية التجارية والمحادثات الثنائية حول "المرحلة الثانية" قد يتم تأجيلها.

وقام مجلس الاحتياطي الفيدرالي باتخاذ خطوته الطارئة لخفض سعر الفائدة بواقع ٥٠ نقطة أساس لنطاق ١,٠٠-١,٢٥% قبل أسبوعين فقط من اجتماعه الرسمي المقرر عقده في ١٨ مارس مستهدفاً "بالمخاطر المتنامية على النشاط الاقتصادي"، كما تعهد أيضاً بأن "يتصرف حسب الحاجة لدعم الاقتصاد"، مما دفع أسواق العقود الآجلة إلى توقع خفض آخر للفائدة في وقت لاحق من الشهر الحالي. وفي حين أقر مجلس الاحتياطي الفيدرالي بأن خفض أسعار الفائدة لا يمكنه أن يعالج بشكل مباشر المشكلات التي تسبب الفيروس في إحداثها مثل اضطرابات سلاسل التوريد أو القيود المفروضة على السفر (وبالتالي قد يكون ذا فعالية محدودة)، إلا أنه من المقرر أن يساهم في تخفيف حدة الظروف المالية. فعلى سبيل المثال، انخفضت عائدات السندات الحكومية لأجل ١٠ سنوات إلى مستوى قياسي جديد بلغ ٠,٥% في الأيام التي تلت خفض أسعار الفائدة بما سيعزز من خفض معدلات الرهن العقاري ودعم سوق الإسكان. وقد دفعت التوقعات الخاصة بخفض أسعار الفائدة إلى تراجع مؤشر الدولار الأمريكي المرجح للتجارة بنسبة ٤% منذ منتصف فبراير على الرغم من أن الدولار ما يزال عند أقوى مستوياته المسجلة تاريخياً.

إيطاليا تحت وطأة الفيروس والمركزي الأوروبي على استعداد لاتخاذ المزيد من التدابير التيسيرية

في منطقة اليورو، تركز محور تأثير الفيروس في الأغلب على إيطاليا التي شهدت أعلى نسبة من حالات الإصابة بالفيروس بما أدى إلى إغلاق منطقة لومباردي الشمالية بأكملها وتزايد المخاوف المتعلقة بقطاع السفر والسياحة الذي يمثل حوالي ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حين استقر أداء مؤشر مديري المشتريات الإيطالي المركب لشهر فبراير عند مستوى ٥٠,٧ (٥٠,٤ يناير)، من المتوقع أن يكون التأثير على الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول كبيراً في ظل تزايد إمكانية دخول الاقتصاد الإيطالي في حالة من الركود خلال العام الحالي بعد أن سجل نمواً متواضعاً بنسبة ٠,٣% فقط في العام ٢٠١٩. ومن جهة أخرى، أعلنت الحكومة الإيطالية عن تقديم حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة ٧,٥ مليار يورو (٤٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) لمواجهة فيروس كورونا (بما في ذلك بعض الإعفاءات الضريبية والتمويل الإضافي للرعاية الصحية)، كما وافق الاتحاد الأوروبي على تجاهل تأثيرات الفيروس على عجز الموازنة والذي قد يتجاوز الحد المقرر سابقاً بنسبة ٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

البنك المركزي لتدابير الحفاظ على مستويات السيولة. وفي ذات الوقت، انخفض سعر صرف اليوان الصيني بنسبة ١,٧% لتجاوز مستوى ٧ يوان مقابل الدولار الأمريكي بنهاية فبراير، إلا أنه شهد انتعاشاً بعد ذلك إلى ٦,٩٣ يوان مقابل الدولار في أوائل مارس على خلفية ضعف الدولار.

تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي بشكل متواضع في الربع الرابع

سجل الاقتصاد الهندي نمواً بنسبة ٤,٧% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام ٢٠١٩ (الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩) فيما يعد ارتفاعاً متواضعاً مقارنة بأدنى مستوياته المسجلة في ست سنوات بنسبة ٤,٥% في الربع السابق وإن كان متسقاً مع التوقعات. ويعزى هذا الانتعاش جزئياً لتحسن الاستهلاك الخاص هامشياً، إلى جانب الانكماش الحاد الذي شهدته الواردات (فيما قد يكون نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضت مؤخراً). وواصلت العناصر الأخرى للناتج المحلي الإجمالي أدائها الضعيف، خاصة الاستثمار الذي انخفض بأسرع وتيرة (-٥,٧%) يشهدها منذ الأزمة المالية. كما ساهمت القيود المفروضة على الائتمان والديون المتعثرة في عرقلة جهود الإقراض، وهو الأمر الذي قد يستمر في التأثير سلباً على النمو في المستقبل.

ومؤخراً في فبراير، ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى ثاني أقوى مستوى يسجله منذ العام ٢٠١٣، حيث بلغ ٥٧,٥ (٥٥,٥ في يناير)، متجاوزاً بذلك كافة التوقعات. كما تجاوز مؤشر مديري المشتريات التصنيعي التوقعات هو الآخر على الرغم من تسجيله لتراجع هامشي إلى مستوى ٥٤,٥ مقابل ٥٥,٣ في الشهر السابق مما يشير إلى تحسن ظروف العمل مقارنة بالربع الرابع. أما بالنسبة لافاق المستقبلية، تشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي سوف يرتفع في السنة المالية ٢٠٢٠ إلى ٥,٩% على الرغم من أن هذا التحسن سوف يكون مقيداً باستمرار القيود الائتمانية المفروضة بالإضافة إلى مخاطر التطورات السلبية المرتبطة بتأثير فيروس كورونا على عوامل الطلب والصادرات. وكان عدد حالات الإصابة بالفيروس في الهند منخفضاً نسبياً، حيث تم الإبلاغ عن ٤٠ حالة إصابة حتى ٨ مارس مع تطبيق الحكومة الهندية لإجراءات فحص وتدابير وقائية مكثفة ضد انتشار الفيروس.

تهاوي أسعار النفط على خلفية مخاوف الفيروس وعدم توصل الأوبك وحلفائها إلى اتفاق لخفض إنتاج النفط

تعرضت أسواق النفط لتداعيات تفشي فيروس كورونا، حيث تمت عمليات تصحيح خلال الأسابيع القليلة الماضية، فترجع سعر مزيج خام برنت القياسي بأكثر من ١٣% في فبراير، بخسائر تخطت أكثر من نسبة ٩% في يوم واحد تم تسجيلها يوم الجمعة ٦ مارس، قبل أن تنهار بنسبة ٢٩% في الأسواق الآسيوية يوم الاثنين ٩ مارس إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ أكثر من ثلاث سنوات عند سعر ٣٢ دولاراً للبرميل، وذلك بعد اختتام اجتماع الأوبك وحلفائها دون التوصل إلى اتفاق بين روسيا ومنظمة الأوبك بقيادة السعودية. وكانت الأوبك قد اقترحت في وقت سابق تعميق خفض الإنتاج بمقدار ١,٥ مليون برميل يومياً لدعم أسعار النفط التي تعرضت لضغوط شديدة جراء تأثير الفيروس على الطلب الصيني

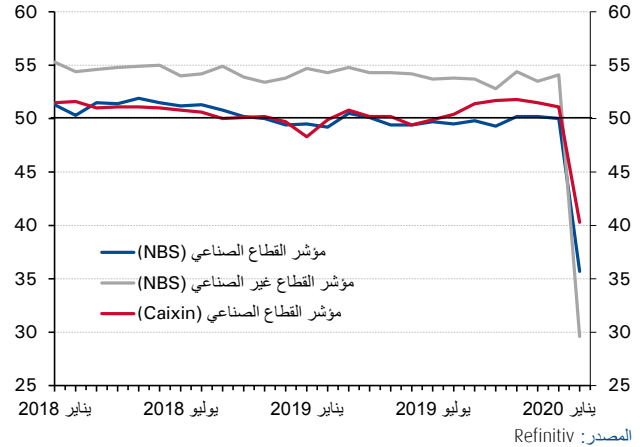
والنمو الاقتصادي في المستقبل. ومن جهة أخرى، تعهد وزير المالية بتنفيذ تدابير التحفيز المالي إذا لزم الأمر للتخفيف من آثار تفشي الفيروس. كما كشف محافظ البنك المركزي الياباني أن البنك سيعمل على ضمان توافر السيولة النقدية في الأسواق من خلال "الأدوات السوقية المناسبة وشراء الأصول".

الاقتصاد الصيني يصاب بالشلل

ارتفع عدد ضحايا فيروس كورونا في الصين إلى ٣٠٠٠ حالة وفاة في أوائل مارس وارتفع عدد الإصابات إلى أكثر من ٨٠٦٠٠ حالة مؤكدة. وعلى الرغم من أن عدد الحالات الجديدة في الصين قد تباطأ وفقاً للتقارير، إلا أن تفشي الفيروس استمر في التأثير بشدة على النشاط الاقتصادي نتيجة للاضطرابات في جانب العرض (حيث اضطرت الشركات إلى إيقاف الإنتاج أو تقليصه) وتعطل جانب الطلب (في ظل امتداد فترات الحجر الصحي وفرض القيود على حركة السفر). وأظهر مؤشر مديري المشتريات الرسمي لشهر فبراير تراجع نشاط الصناعات التحويلية إلى مستوى قياسي جديد بلغ ٣٥,٧ نقطة مقابل ٥٠ نقطة في يناير. كما انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الخاص (Caixin / Markit) أيضاً إلى مستوى قياسي منخفض بلغ ٤٠,٣. وفي ذات الوقت، انهار أيضاً مؤشر مديري المشتريات الرسمي والخاص لقطاع الخدمات إلى مستوى ٢٩,٦ و ٢٦,٥ نقطة على التوالي. وقام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته لنمو الاقتصاد الصيني للعام ٢٠٢٠ بنسبة ٠,٤% ليصل إلى ٥,٦%، بينما خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها من ٥,٧% إلى ٤,٩%.

الرسم البياني ٣: مؤشرات مديري المشتريات في الصين

(مؤشر، ٥٠=دون تغيير)

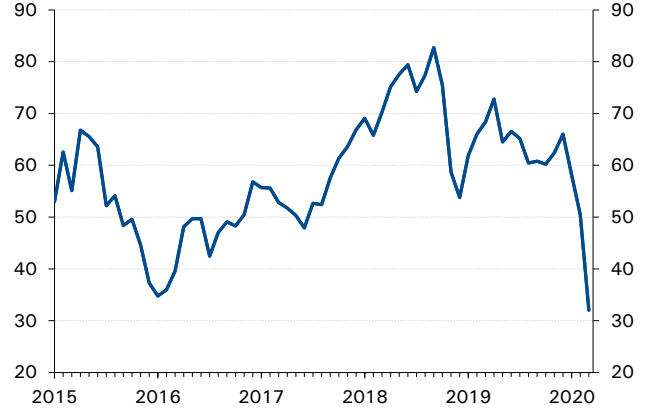


وتم خلال الشهر الماضي تقديم حزمة من التدابير التحفيزية تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي. إذ أعلنت وزارة المالية عن تخفيضات في الضمان الاجتماعي والضرائب ورسوم الشركات، وقام البنك المركزي بتخفيف القيود على تسهيلات القروض متوسطة الأجل لمدة عام بمقدار ١٠ نقاط أساس إلى ٣,١٥% في محاولة منه لخفض تكاليف الاقتراض طويلة الأجل. وتبع ذلك خفض سعر الإقراض الرئيسي لأجل عام بمقدار ١٠ نقاط أساس إلى ٤,٠٥%. بالإضافة إلى ذلك، خصصت الحكومة حتى الآن ٩٠ مليار يوان صيني لمكافحة الفيروس بالإضافة إلى تقديم

والعالمي على النفط. إلا أن روسيا، التي تنطلع إلى الحيلولة دون المزيد من خسارة حصتها السوقية لصالح منتجي النفط الصخري، إذ كانت تفضل تمديد الاتفاقية الحالية حتى يونيو.

الرسم البياني ٤: سعر خام برنت

(دولار/برميل، نهاية الشهر)



المصدر: Refinitiv

كما تزايدت حدة الضغوط التي تعد الأشد حدة منذ الأزمة المالية العالمية، إذ أنها لم تسفر فقط عن انتهاء التحالف السعودي الروسي لإدارة إمدادات النفط رسمياً بعد استمراره على مدى ثلاثة أعوام، بل أثرت أيضاً على اتفاقية خفض الإنتاج الحالية، والتي كان من المقرر أن يتم تمديدها في مارس بعد انتهاء أجلها. واعتباراً من شهر أبريل، سيتمكن منتجو النفط من ضخ الإمدادات دون التقيد بحصص خفض الإنتاج بما يزيد من احتمال اندلاع حرب أسعار شرسة للحصول على حصة سوقية. ويبدو أن أرامكو السعودية أطلقت الشرارة الأولى، حيث أشارت إلى عزمها خفض سعر البيع الرسمي لخاماتها إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من عشرين عاماً على الأقل. وفي ظل الضعف الشديد للطلب العالمي على النفط، فقد ازداد اختلال توازن أسواق النفط المتخمة بالفعل. من جهة أخرى، قامت الأوبك بخفض تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط في العام ٢٠٢٠ للمرة الثانية، حيث يصل معدل النمو الآن إلى ٤٨٠ ألف برميل يومياً فيما يمثل انخفاضاً بنسبة ٥٦% عن توقعات ديسمبر الماضي البالغة ١,١ مليون برميل يومياً. وبلغت توقعات بعض شركات الطاقة إلى حد إمكانية انكماش الطلب في العام ٢٠٢٠ فيما يعد المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك منذ الأزمة المالية العالمية والمرة الرابعة فقط منذ أربعين عاماً تقريباً.



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com